المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الجمعة 14-05-2010 العدد 3651
12

هيئة الاتصالات تطلع الشركات على مستجداتها: تطبيق القانون ٤٣١ واستمرار التنظيم والرقابة

■ مجلس ادارة الهيئة برئاسة حب الله في لقائه مع ممثلي الشركات

عقدت الهيئة المنظمة للاتصالات اجتماعاً موسعاً مع شركات القطاع الخاص المرخص لها من مقدّمي خدمات الإنترنت، ونقل المعلومات في مقرها في وسط بيروت، بحضور ممثلي هذه الشركات وأعضاء مجلس إدارة الهيئة.

وقد افتتح رئيس الهيئة بالإنابة عماد حب الله النقاش بكلمة مقتضبة تحدث خلالها عن استقالة كمال شحادة التي اعتبرها «خسارة للهيئة وللقطاع العام في لبنان»، وعن «ضرورة عزل هذه الاستقالة عن التجاذب السياسي الحاصل لما فيه مصلحة قطاع الاتصالات».

كما أوضح حب الله أن «هدف هذا الاجتماع الموسع هو إطلاع ممثلي القطاع الخاص على آخر التطورات، خاصة ما يتعلق منها بموقف الهيئة من التداولات الإعلامية في الآونة الأخيرة». وأوجز موقف الهيئة ببعض رسائل رئيسية موجهة إلى كافة المعنيين، وهي:

أولاً، استمرار الهيئة ممثلة بمجلس إدارتها في عملها الرقابي والتنظيمي حتى انتهاء فترة التعيين، أي لفترة السنتين المقبلتين دون أي تردد وبإجماع المجلس.

ثانياً، صلابة موقف الهيئة القانوني إن من حيث وضعها الداخلي إثر استقالة شحادة، أو من حيث تعاملها مع المؤسسات العامة وبالأخص مع وزارة الاتصالات.

ثالثاً، إعادة التأكيد أن الهيئة كانت، ولم تزل، تعمل على تطبيق قانون الاتصالات ٤٣١/٢٠٠٢، وعلى تشجيع المنافسة العادلة ضمن رؤية واضحة ومتكاملة، آملة أن يتيح التعاون بين كافة الأفرقاء، هيئة ووزارة وقطاعاً خاصاً، تطوراً ملموساً في القريب العاجل.

ثم أطلق الرئيس حواراً مع المجتمعين حول أهم ما يعني شركاتهم حالياً، فطالب البعض المؤسسات المعنية بالانتقال من الكلام والوعود إلى الأفعال، وبترجمة التعاون والتقارب الحاصل بما يفيد قطاع الاتصالات والمستهلك، وأعطيت أمثلة عن حصة القطاع الخاص مقارنة مع حصة القطاع العام في خدمة الإنترنت السريع، التي لا تتخطى بسبب العوائق الموضوعة نسبة ١٨ في المئة من هذه السوق.

كما أشير إلى ارتفاع نسبة البث غير الشرعي للسعات الدولية، ومخاطر ذلك على القطاع، وتم التطرق إلى احتمال إطلاق خدمات حزمة عريضة على شبكات الخلوي، ما يعرّض القطاع الخاص المرخص له إلى خطر الزوال في حال لم يترافق ذلك مع إجراءات بنيوية تتيح التنافس العادل كما هو منصوص عليه في القانون.

كما شدد البعض على ضرورة توضيح الرؤية الحكومية في هذا المجال، وضرورة منح تراخيص طويلة الأمد، ووضع آليات عملية لتوزيع السعات الداخلية والخارجية على المشغلين المرخص لهم، وغيره مما يؤثر بشكل مباشر في أداء شركات القطاع الخاص وحظوظها في النجاح بتقديم خدمات جيدة ومتطورة وبأسعار تنافسية للمستهلك اللبناني.

وتناوب أعضاء مجلس الإدارة الرد والتوضيح حول النقاط المثارة، وأبدوا كامل استعدادهم لمناقشة بعض الأمور الخاصة بكل شركة خارج هذا الاجتماع العام في اقرب وقت ممكن، كما أكدوا استمرار مسيرة التعاون القائمة حالياً مع كافة الأطراف من القطاعين العام والخاص بهدف الوصول سريعاً إلى رؤية واضحة وحلول علمية وأنظمة ورقابة فعالة، بما ينعكس تحسناً ملموساً من قبل المستهلك الفردي والمؤسسات العاملة في لبنان.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"